2008/7/25

"الاتحاد من اجل المتوسط":
حفنة من المشاريع أم تقاسم جديد للنفوذ؟

عبد الحليم فضل الله

يقدّم مشروع "الاتحاد من اجل المتوسط" دليلاً آخر على أن الفراغ الذي تعاني منه المنطقة أصاب في نهاية المطاف هويتها وخصائصها التاريخية، فمنذ أن تخلى العرب عن خطط التكامل الإنتاجي الطامحة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، صارت دولهم متلقياً صافيا للمشاريع والمبادرات الخارجية، فيما تراجعت فكرة العالم العربي التي تمثل وجودهم السياسي، ليجري التعامل معها كإحدى مخلفات الحرب الباردة.

في مطلع التسعينات اعتبرت المنطقة العربية، حلقة مهمة في إطلاق النظام العالمي الجديد، فشهدت موجة من الاهتمام الدولي الهادف إلى تأهيل دولها على الاندماج بالاقتصاد العالمي، وتشجيعها على التخلي عن الاقتصاد الموجه، ومساعدة "إسرائيل" على تأدية دور مركزي ومحرك للاقتصاد الإقليمي. وهذا ما جسده مشروع الشرق الأوسط الجديد، وعبرت عنه المفاوضات متعددة الطرف حول مسائل المياه والبيئة والتنمية الاقتصادية، التي سارت جنباً إلى جنب مع المفاوضات الثنائية.

وفي عام 1995 وقّعت 15 دولة أوروبية و12 دولة متوسطية، من بينها سبع دول عربية اتفاق برشلونة، لينطلق مسار جديد، هو مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية، فيرسم السياسة المتوسطية لأوروبا على أساس الربط بين هدفين: دعم الأمن والاستقرار، وتعزيز التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

الرؤية التي حملتها إدارة جورج بوش كان لها وقع مختلف، إذ تجاذبتها الأطماع والمخاوف في آن: الرغبة بالاستئثار بقرار المنطقة، والخشية من أن تقع فريسة ليس في قبضة الخصوم فحسب بل في أيدي الحلفاء والمنافسين. التسمية بدورها تغيرت، ليصبح المشروع موجهاً لما سمي بالشرق الأوسط الكبير. لم تقدم الولايات المتحدة في إطار هذا المشروع الكثير من الالتزامات بشأن دعم ومساندة جهود التنمية والنمو، فالأولوية هي لمعالجة ضعف التكوين السياسي للمنطقة، الناجم عن غياب الديمقراطية ونقص المعرفة و"تفشي الإيديولوجيات الدينية"، وبحسب هذه الرؤية فإنّ تجفيف منابع الإرهاب و الحد من الهجرة، يتطلب إعادة تركيب الشرق الأوسط على أسس جديدة.

أما مبادرة الرئيس الفرنسي، لإقامة اتحاد بين ضفتي المتوسط، فقد استفادت من أمرين: المأزق الأميركي من جهة، وبطء إن لم نقل تعثّر مسار برشلونة من جهة ثانية، الأمر الذي شجع على إحياء الأفكار التي طمستها حرب العراق، وساعد على عودة المستبعدين عن تأدية دور في المنطقة، وقد تضمن الإعلان الذي صدر في اجتماع ضم أكثر من 43 دولة أوروبية

ومتوسطية، مزيجاً من الأهداف التي قامت عليها المبادرات السابقة، وأولى اهتماماً متوازياً للجوانب: الأمنية (الدعوة إلى مكافحة الإرهاب وإحلال الأمن، وخلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل..)، والسياسية (دعم التسوية، و نشر الديمقراطية والتعددية السياسية..)، والاقتصادية (مساندة جهود الازدهار والاستقرار والتأسيس لستة مشاريع إقليمية : مكافحة التلوث، وإنشاء شبكات من الطرق البرية والبحرية، والاستعداد لمواجهة الكوارث، والاستثمار في الطاقة البديلة، ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، ويمكن اعتبار الإعلان بمثابة إعادة توزيع للأدوار داخل القارة الأوروبية وفيما بين ضفتي الأطلسي.

تشير الفروقات الواضحة بين المشاريع الثلاث إلى قوة التحولات التي مرت بها المنطقة والعالم في الفترة الفاصلة بين حرب الخليج الأولى و بدء الحديث الأميركي العلني عن وضع جدول زمني للانسحاب من العراق. جسد مشروع الشرق الأوسط الجديد موقف إدارة بل كلينتون التي رأت أنّ استقرار المنطقة وازدهارها هما ضمانة المصالح الأميركية فيها، كما وجدت أنّ حماية وتعزيز نفوذ "إسرائيل" يتمثل في توسيع الشراكة مع دول الجوار. وهذا لا يتم عبر علاقات تجارية عادية فحسب، بل يأتي في سياق مشاريع إقليمية طموحة تساعد على تقوية المصالح المشتركة، وقد أنجز البنك الدولي لهذا الغرض مخططات وتصاميم في مجالات عدة، كالطرق (الطريق الدائري المتوسطي)، والطاقة والمياه، كما سبق لدولة العدو أن أعدت قبل ذلك عشرات الخطط الهادفة إلى دعم التكامل الإقليمي.

وعلى الرغم من أن الشراكة المتوسطية مزجت بين أولويتي التنمية والاستقرار، فإنّ فكرتها الرئيسية هي أن الحد من المشكلات الدولية كالهجرة و"الإرهاب"، يكون بالتعامل مع الأسباب في الدول المصدرة للأزمات لا مع النتائج في الدول المتلقية لها. وقد قام التصور الأوروبي للعلاقة مع دول الجنوب على ثلاثة مبادئ: 1- التنمية والنمو هما عاملان أساسيان في صنع الاستقرار، 2- لا بد لأوروبا من مدى حيوي يسمح لها بتقاسم المنافع مع الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط 3- لن تحقق الشراكة أهدافها ما لم تترافق مع جهود للإصلاح الاقتصادي/الاجتماعي والإداري.

وبينما منح مشروع الشرق الأوسط الكبير أولوية مطلقة للتغيير السياسي والثقافي، جاء مشروع الاتحاد من اجل المتوسط لكي يوازن ما بين المسألتين السياسيّة والاقتصاديّة، مستعيراً من حقبة التسعينات مبدأ المشاريع المشتركة كجزء لا يتجزأ من أي مسعى للتكامل الإقليمي.

تتعامل المشاريع والمبادرات المطروحة مع العالم العربي كمساحة للمنافسة وتقاسم النفوذ، وبدلاً من أن تنعكس إيجابا على النمو والازدهار، فقد أخفقت في تحقيق معظم أهدافها، وزادت من انكشاف المنطقة، مقللةً من قدرة دولها على صياغة مشروعها الخاص المبني على طموحات أبنائها وخياراتهم.

لا يمكن الفصل بين التعاون الإقليمي وبين التنمية والإصلاح، وكلا الأمرين يتطلب تعاوناً فعّالاً فيما بين الدول العربية نفسها، ومع الجوارين الآسيوي والأفريقي، أما التعاون مع الشركاء الأكثر تطوراً فإنّ شرطه الأساسي هو قيام علاقات متكافئة، وهذه تتطلب قوة تفاوضية لا يمكن اكتسابها ما لم ينتج العرب توافقاتهم الخاصة ويضعوا مصالحهم في سلة واحدة.